

جذاذة تقييمية لمدى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الدولة: تونس

لقد بدأت مكونات السياسة السكانية التونسية تتبلور منذ سنة 1956 وتناغمت مع مختلف التحولات والتطورات التي عرفها المجتمع في مختلف مراحلها. ومع مؤتمر السكان والتنمية 1994، عرفت تلك السياسة منعرجا جديدا إثر التزام الدولة ببرنامج عمله، فأعيدت هيكلية المجلس الأعلى للسكان ووفرت الدولة الظروف الملائمة لإنجاح مفردات تلك السياسة التي أثريت بمضمون برنامج عمل بيجين ووثيقة أهداف الألفية. ويبرز تقييم الإنجازات تحقق العديد من النتائج الإيجابية وتعثر مسارات أخرى هامة. فقد توقفت البلاد في السيطرة على النمو السكاني وسيطر السكان على خصوبتهم نتيجة عدة عوامل لعل من أهمها انتشار التعليم بين الذكور والإناث بنفس النسب تقريبا وأحيانا بنسب تفضلية للإناث، وتحسن المؤشرات الصحية بصفة عامة وهو ما يؤكد خاصية مؤشر متوقع العمر عند الولادة، ودخول المرأة سوق الشغل ولو بمستويات لا تزال محتشمة. إلا أن العديد من التحديات تبقى قائمة نتيجة السياسات التي كانت معتمدة من أهمها ارتفاع نسب الفقر والفوارق الكبيرة جدا في ظروف العيش وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية بين المناطق حتى أنه يمكن الحديث عن قسمين متفاوتين هما المناطق الساحلية والمناطق الداخلية التي عانى سكانها من الخصاصة والفقر وشح الموارد وضعف الخدمات. ومن القضايا التي لم تجد الحلول الضرورية بل تفاقمت سلبياتها ومردودها، التشغيل وخاصة تشغيل الشباب من خريجي الجامعات وهو ما جعل نسب البطالة ترتفع لتبلغ مستويات قياسية نتيجة عدم الملاءمة بين منظومة التعليم والتكوين ومتطلبات سوق الشغل وعدم النجاح في إيجاد الصيغ الكفيلة بتوفير الحلول لذلك.

أما عن أوضاع المرأة في تونس، فبالرغم من السبق الذي أخذته على أغلب الدول العربية في مجال الحقوق والتمكين والحداثة، إلا أنها لا تتمتع بكامل حظوظ المساواة والتكافؤ مع الرجل وهذا ما يفسر ضعف تواجدها في سوق الشغل وفي مواقع القرار، إضافة إلى هشاشة وضعها الصحي الذي تترجمه نسبة وفيات الأمهات التي لا تزال مرتفعة ومن الصعب تحقيق الهدف الخاص بها في وقته.

المؤشرات :

المؤشرات	الإنجاز / القيمة
1- السكان والتنمية والتنمية المستدامة	
مدى توفر سياسة سكانية	تتوفر بتونس سياسة سكانية بدأت تتشكل تدريجيا منذ سنة 1956 بصدر مجلة الأحوال الشخصية ثم تنامت وتنوعت خاصة بعد مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية 1994 إذ أدرجت بها مفاهيم جديدة وسأيرت برنامج عمل المؤتمر وما جاء بعده من

تظاهرات دولية للنهوض بالموارد البشرية وقضايا السكان		
أهم قضايا التنمية والتنمية المستدامة التي تناولتها السياسة السكانية	التعليم، الصحة والصحة الإنجابية، الأسرة والطفولة، تمكين المرأة وقضايا الشباب، التشغيل، الفقر والتنمية الاجتماعية، التنمية المستدامة...	
● نسبة الفقر : الفقر المدقع الفقر (الخط الأعلى)	11.4% (1995) 26.3% (2005)	3.8% (2005) 11.5%
● الأطفال ناقصو الوزن: دون 5 سنوات	3.9% (95-94)	3.0% (2006)
● ذكور :	3.5%	3.8% (2000)
● إناث :	4.3%	4.1% (2000)
● عدد الإجراءات والتشريعات والمبادرات المتخذة للحفاظ على سلامة المحيط والبيئة واستدامة الموارد.	إلى جانب وزارة البيئة ، أحدثت منذ 1993 اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي ساهمت في وضع برنامج العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة للقرن 21 والأجندات المحلية للبيئة. - مركز تونس لتكنولوجيا البيئة. - الوكالة الوطنية لحماية المحيط - الوكالة الوطنية لحماية الشريط الساحلي - برنامج مكافحة التصحر - تأسست جمعيات بيئية عديدة بمختلف مناطق البلاد.	
● الموافقة على المعاهدات البيئية	- وافقت تونس على مختلف المعاهدات البيئية الرئيسية الصادرة ما بين 1994 و 2000	
2- الأسرة		
مدى توفر سياسات وبرامج لقضايا الأسرة	تتوفر تونس على سياسة أسرية متكاملة تشرف على تطويرها ومتابعة تنفيذها وتقييمها وزارة شؤون الأسرة والطفولة، وتتكفل كل وزارة فنيّة بما هو من مشمولاتها للنهوض بقدرات الأسرة وأفرادها. كما تعمل عديد الجمعيات والمنظمات على تعزيز العمل الحكومي في المجال خاصة فيما يتصل بالأسر الفقيرة والمعوزة وذات الحاجيات الخصوصية وتلك التي تعيش في أطر طبيعية صعبة.	
● متوسط حجم الأسرة	4.41 : 2006	4.15 : 2010
● نسبة المسنين من مجموع السكان (60 سنة فأكثر)	8.3% (1994)	9.7% (2008)

		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الأسرة المرؤوسة من طرف امرأة من مجموع الأسر
12.3 % سنة 2001		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الأسر الفقيرة
1.5 % من مجموع السكان (2009)		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة السكان المعاقين
80 % من مجموع الأسر		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الأسر النووية من مجموع الأسر
80.3 % (2001)		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الأسر التي تمتلك مسكنها
3- الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية والصحة		
وجود سياسة صحية متكاملة وبرنامج وطني للصحة الإنجابية أوكلت مهمة إنجازه ومتابعته وتطويره لمؤسسة وطنية كبرى بالشراكة مع أطراف حكومية وجمعياتية. كما تتوفر خدمات الصحة الإنجابية للنساء والشباب والرجال بأغلب مراكز الصحة وبمراكز متخصصة متوفرة في كل الولايات.	مدى توفر سياسات وبرامج للصحة والصحة الإنجابية	
الحق في الصحة الإنجابية جزء من الحق في الخدمات الصحية المضمونة دستوريا وقانونيا	التشريعات والإجراءات الضامنة لحق الجميع في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية	
خدمات الصحة الإنجابية مدمجة في أغلب مراكز الصحة الأساسية إضافة إلى المراكز المتخصصة والقضاءات الصديقة للشباب.	دمج خدمات الصحة الإنجابية ضمن الرعاية الصحية الأساسية	
56000 منتفع من الجنسين سنة 2007	11500 منتفع من الجنسين سنة 2002	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الشباب المنتفعين بخدمات الإعلام والتثقيف حول الصحة الإنجابية
حوالي مليون خدمة إعلامية قدمت للرجال والنساء سنة 2009		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة النساء والرجال المنتفعين بخدمات الإعلام والتثقيف حول الصحة الإنجابية
18 سنة للذكور والإناث		<ul style="list-style-type: none"> • السن الأدنى قانونا لزواج البنات
30.7 : 2006	26.4 : 1994	<ul style="list-style-type: none"> • متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول
17.4 في الألف (2007)	22.7 في الألف (1994)	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الولادات
94.5 % (2006)	81.03 % (95-94)	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الولادات تحت إشراف صحي
1.5 % (2006)	18 % (1988)	<ul style="list-style-type: none"> • معدل الولادات لدى المراهقات من الفئة 15-19 سنة (النسبة من مجموع الولادات)
64.2 % (2006)	12.9 % (95-94)	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة التغطية بفحوص ما قبل الولادة (4 فحوصات فأكثر)
51.3 % (2009)		<ul style="list-style-type: none"> • ما بعد الولادة

حوالي قابلة لكل 800 امرأة في سن الإنجاب		• نسبة القابلات لكل امرأة 1000-15 سنة 49
كل طبيب(من) كل الاختصاصات) لكل 812 مواطنا سنة 2010	كل طبيب(من) كل الاختصاصات) لكل 994 مواطنا سنة 2006	• نسبة أطباء النساء والتوليد لكل امرأة 1000-15 سنة 49
2.13 (2010)	2.87 (1994)	• المؤشر الإجمالي للخصوبة(عدد الأطفال لكل امرأة)
31 سنة		• متوسط عمر المرأة عند الإنجاب الأول
60.2% (2006) 79.2% منهن تستعملن وسائل حديثة	59.7% (95-94) 64% منهم تستعملن وسائل حديثة	• نسبة المستعملات لوسائل تنظيم الأسرة
لا توجد		القوانين والإجراءات والصيغ التي تعطل قرار المرأة حول تنظيم إنجابها
حوالي 90 % من مراكز الصحة تقدم مجموعة من خدمات الصحة الإنجابية إلى جانب 24 مركزا مختصا و24 فضاء للشباب تقدم أساسا خدمات الصحة الإنجابية لكل الفئات مجانا.		• نسبة المراكز التي تقدم بانتظام خدمات الص.الإنجابية من مجموع المراكز الصحية
48 فريقا متنقلا و2 مصحات متنقلة (50 عيادة متنقلة)		• عدد العيادات المتنقلة للص. الإنجابية
نظريا كل الصيدليات الخاصة مطالبة بتوفير بعض وسائل تنظيم الأسرة		• نسبة الصيدليات الخاصة التي توفر وسائل تنظيم الأسرة
في القطاع العمومي: حوالي 100 ألف امرأة تستفيد بالكشف السريري لسرطان الثدي و 10 آلاف بالفحص الماموغرافي(2003-2009) *أكثر من 25 ألف امرأة تستفيد سنويا من خدمات التقصي المبكر لسرطان عنق الرحم		• نسبة النساء المنتفعات بخدمات الوقاية من السرطانات النسائية

40.2 % (2001)		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة النساء المتزوجات 15-49 سنة اللاتي عانين من مشاكل صحية أثناء الحمل الأخير من مجموع الحوامل
		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الولادات خارج إطار الزواج
36.5 لكل 100 ألف (تقدير 2009)	68.9 لكل 100 ألف (93-94)	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة وفيات الأمهات
16.8 في الألف (2010)	22.3 في الألف (94-95)	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة وفيات الرضع
18.7 في الألف (2007)	31.7 في الألف (94)	الأطفال دون 5
0.1 % (2009) حوالي 1500 حالة منذ 1985، منهم حوالي 950 شخص على قيد الحياة بعد سنة 2000: امرأة مقابل 2.6 رجل حوالي 45 حالة جديدة مكتشفة سنويا	قبل سنة 2000 : 3 رجال مقابل امرأة واحدة -قبل سنة 2000 ، حوالي 70 حالة جديدة مكتشفة سنويا	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة انتشار فيروس نقص المناعة: <p>رجال نساء</p>
4- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل وتمكين المرأة		
2007: ذكور: 72.3 سنة إناث : 76.2 سنة المجموع: 74.2 سنة (2010: 74.7 سنة)	1994: ذكور: 69.1 سنة إناث: 72.9 سنة المجموع: 71 سنة	<ul style="list-style-type: none"> • مؤمل الحياة عند الولادة حسب النوع
2007: الابتدائي: 0.91 الثانوي : 1.13 العالي : 1.44	1995: الابتدائي: 0.88 الثانوي : 0.94 العالي : 0.76	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الإناث في مختلف مراحل التعليم مقارنة بنسبة الذكور
2002 % 1.6 % 2.0	1990-92 % 6.8 % 7.1	<ul style="list-style-type: none"> • الانقطاع عن الدراسة : البنات الأولاد
2012: ذكور: 10.5 % إناث : 25.5 % المجموع : 18.1 %	2007: ذكور: 12.6 % إناث : 28.5 % المجموع : 20.6 %	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الأمية لدى الرجال والنساء 10 سنوات فما فوق
2004 : 3.1 %	1994 : 4.5 %	<ul style="list-style-type: none"> • ذكور 15-19 سنة

5.7%	14.9%	• إناث 15-19 سنة
الرجال : 12.924 دولار النساء: 3.748 دولار النسبة: 0.29		• نسبة تقدير الدخل المكتسب بين الإناث والذكور
2004: 24.2%	1994: 22.9%	• نسبة الإناث من مجموع القوى العاملة غير الزراعية
		• حصة النساء في الأنشطة غير الزراعية (من مجموع النساء العاملات)
2007: حوالي 18 ألف امرأة .	2000: 10 آلاف امرأة	• عدد النساء صاحبات الأعمال مقارنا بعدد رجال الأعمال
2007: 43.9%		• نسبة النساء المتحصلات على قروض صغرى من مجموع المنتفعين.
23.6% من الخطط الوظيفية		• نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية عليا في الوظيفة العمومية
2009: 29.6% من القضاة و 41% من المحامين في البرلمان: حوالي 28 % سنة 2012	في البرلمان: 7% سنة 1994 و 22.7 سنة 2004	• نسب النساء في سلك القضاء وفي البرلمان وفي النقابات وفي المهن الفنية وفي الإعلام.
أصدرت تونس بين 1999 و 2009 ، 14 قانونا إما جديدا أو تعديليا تتصل بحقوق المرأة ودعم العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات		• عدد التشريعات التي تنطوي على تمييز بين الجنسين أو تلك التي تقاوم التمييز
-كانت لتونس تحفظات على المواد 29/16/15/9 من اتفاقية السيداو ورفعت بعد ثورة جانفي 2011 كل تحفظاتها		• عدد التحفظات التي لا تزال قائمة على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.
قيمة الدليل: 0.293 الترتيب: 45 من مجموع 187 دولة		• دليل الفوارق بين الجنسين والترتيب العالمي (قيمة الدليل المثلى 0.00 والأسوأ: 1)
5- القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة		
يجرم القانون التونسي الاعتداء على المرأة ويعتبر القرابة ظرف تشديد للعقاب.		• الوضع القانوني

من خلال مسح أنجز سنة 2010: 14.6 % من النساء (18-64 سنة) تعرضن لأحد أنواع العنف		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف بكل أنواعه سنويا .
الشريك الحميم هو الذي يمارس العنف المادي في 47.2 % من الحالات، والعنف النفسي في 68.5 % من الحالات، والعنف الجنسي في 78.2 % من الحالات، والاقتصادي في 77.9 % من الحالات.		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف من طرف الزوج أو الخطيب سنويا.
14.2 % من النساء 64-18 سنة		<ul style="list-style-type: none"> • عدد النساء اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي في العمل والفضاءات العامة.
17.8%		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة النساء ضحايا العنف اللاتي يرفعن قضايا عدلية ضد المعتدين عليهن
سنة 2010: المسح الوطني الشامل بعينة ممثلة.	بحوث ضيقة وغير ممثلة على عدد قليل من النساء أو في المستشفيات	<ul style="list-style-type: none"> • عدد المسوح والدراسات المنجزة لتشخيص واقع العنف المسلط على المرأة وحجمه
		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة حالات الطلاق التعسفي من جهة الزوج من مجموع حالات الطلاق المسجلة سنويا.
لا توجد		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة ختان الإناث وتطورها حسب المستوى التعليمي للأم
القانون لا يسمح بالزواج قبل سن 18		<ul style="list-style-type: none"> • نسبة زواج البنات (دون 16 سنة) من مجموع الزيجات المسجلة سنويا.
عدد من الجمعيات النسائية لكنها تبقى قليلة ولا تتوفر على الوسائل الضرورية للرعاية والمتابعة والتكفل. غياب مؤسسة حكومية مختصة في ذلك		<ul style="list-style-type: none"> • عدد المؤسسات الراحية للنساء المعنفات
مركز الإحاطة للإتحاد		<ul style="list-style-type: none"> • عدد المنظمات والجمعيات المهتمة

<p>الوطني للمرأة -مركز جمعية النساء الديمقراطيات -عدد من الجمعيات النسائية والحقوقية التي تبقى محدودة في إمكاناتها وتدخلاتها.</p>		<p>بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي.</p>
<p>2008: انطلاق الإستراتيجية الوطنية للوفاية من السلوكيات العنيفة داخل الأسرة وفي المجتمع مع التركيز في المرحلة الأولى على العنف المبني على النوع 2008: البرنامج الوطني للتكافؤ بين الجنسين ومقاومة العنف ضد المرأة -الخط الأخضر للإبلاغ عن حالات العنف</p>		<p>• البرامج والتشاريح التي وقع سنها أو تعديلها في اتجاه التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي.</p>

المصادر:

*التقرير الوطني للجمهورية التونسية بيجين+15: وزارة شؤون المرأة والأسرة

* المنظومة الإحصائية للبنك الدولي

* تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005

*تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009

* تقرير التنمية البشرية 2011

* تقارير المؤتمر العربي الأول حول الصحة والسكان 2006

* أحمد عبد الناظر وأحمد عبد المنعم: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لأفراد الأسرة العربية 2009

* تحديات التنمية في الدول العربية 2009

*الأسكوا : الأهداف الإنمائية في زمن التحول

*التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010

*المسح التونسي لصحة الأسرة

*المسح التونسي متعدد المؤشرات 2006

*المسح التونسي حول العنف القائم على النوع 2010

*السكان في تونس: الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري

*المعهد الوطني للإحصاء تونس

*المسح التونسي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي